

حسام الحملأوي | Hossam el-Hamalawy*

دور الشرطة في الثورة المصرية المضادة

The Role of the Police in Egyptian's Counter-revolution

تبحث هذه الدراسة في دور جهاز الشرطة في مصر خلال ثورة 25 يناير 2011 والثورة المضادة التي تلت انقلاب عام 2013. تبدأ الدراسة بعلاقة كل من المجلس العسكري والرئيس محمد مرسي بجهاز الشرطة، ثم تبحث في مظاهر ارتداد وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية لممارساتها القمعية القديمة، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب خارج نطاق القانون. وأوضحت الدراسة أن الجهاز الأمني ظل يعاني التشظي، واتسم هيكله بتداخل الصلاحيات وإعطاء الأولوية للتنافس على الموارد لا التنسيق. لكن التهديد الوجودي الذي سببته ثورة عام 2011، دفع الجهاز القمعي إلى توحيد صفوفه لمواجهة التهديد الملموس المهيمن الذي تمثلته الاضطرابات الشعبية، وبعد عام 2013، شارك الجيش والأجهزة الاستخباراتية الأخرى في تكريس قمع المعارضة بشتى أشكالها، مع إفلات شبه كامل من العقاب.

كلمات مفتاحية: الشرطة، مصر، ثورة يناير، الثورة المضادة، الإصلاح الأمني.

This study investigates the role of the police apparatus in Egypt during the 2011 revolution and the subsequent counter-revolution following the 2013 coup. It begins by examining the relationships between the Military Council, President Mohamed Morsi, and the police apparatus. The study then explores how the Ministry of Interior and its security agencies reverted to their previous repressive practices, including extrajudicial killings and torture. The research highlights that the security apparatus remained fragmented, marked by overlapping authorities and a focus on resource competition rather than coordination. However, the existential threat posed by the 2011 revolution compelled the apparatus to unify against the tangible threat of popular unrest. Following 2013, the military, security and intelligence agencies furthered the suppression of opposition in various forms, largely evading accountability.



Keywords: Police, Egypt, January Revolution, Counter Revolution, Security Sector Reform.

مقدمة

بعد إطاحة حسني مبارك (2011) من هرم السلطة، أدرك الجنرالات أن عليهم استرضاء الشعب وقوى المعارضة، من خلال بعض الإصلاحات المحدودة والإشارات الرمزية. لم تكن هناك نية إحداث تغيير ثوري ذي مغزى. هكذا أقدم المجلس العسكري بسهولة على حلّ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، الذي كان قد أضعف في الواقع، واعتقال أكثر المسؤولين المخضوب عليهم من زمرة جمال مبارك، ثم ألقى القبض على مبارك وولديه استجابة لضغط الشارع⁽⁴⁾. لقد ثبت أن إعادة تأهيل وزارة الداخلية أكثر صعوبة مما يبدو.

لم يكن وزير دفاع مبارك ورئيس المجلس العسكري، المشير محمد حسين طنطاوي (1935-2021)، على وفاق مع وزير داخلية النظام، اللواء حبيب العادلي (1997-2011)، لذا حمّله مسؤولية سوء التعامل مع الانتفاضة وإذكاء نارها⁽⁵⁾. أُلقي القبض على العادلي في 18 شباط/ فبراير 2011، وأُرسِل إلى سجن طرة⁽⁶⁾، في انتظار محاكمته مع ستة من كبار مساعديه، فضلاً عن اللواء حسن عبد الرحمن؛ مدير جهاز مباحث أمن الدولة. كما واجه عشرات ضباط الشرطة، في القاهرة وبقية المحافظات، تهمة قتل المتظاهرين⁽⁷⁾.

وفي حين أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً قضائية في حق أكثر من 12 ألف متظاهر و"بلطجي"، في السنة الأولى من الانتفاضة، أصرّ المجلس العسكري على محاكمة رجال الشرطة ومسؤولي النظام في المحاكم المدنية، عبر النائب العام عبد المجيد محمود الذي عينه مبارك، متجاهلاً بذلك الحملات التي طالبت بإقالته، وتطهير القضاء ممن عُرفوا بعلاقتهم الوثيقة بالجهاز القمعي⁽⁸⁾. كان كثير من أعضاء النيابة العامة ضباطاً سابقين في جهاز الشرطة، وعلى استعداد للتعاون

تبحث هذه الدراسة في دور وزارة الداخلية المصرية خلال الثورة والثورة المضادة. اندلعت انتفاضة عام 2011 بفعل وحشية الشرطة، لكن وزارة الداخلية وشرطتها لم تختَر الجانب الخاسر، في ما أعقب الانتفاضة من صراع على السلطة. لقد تمكّنت وزارة الداخلية، خلاف ذلك، من تجاوز المرحلة الانتقالية التي أعقبت زوال حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك (1981-2011)، من دون أن يمسسها سوء. في الواقع، ارتفعت مكانتها أخيراً في أوساط المجتمع الأمني والائتلاف الحاكم، عبر تنظيم جديد لا يركّز على تنافس مكونات الجهاز القمعي المختلفة، إنما على التعاون في ما بينها⁽¹⁾.

أولاً: الثورة

على الرغم من أن جهازَي الشرطة والمخابرات العامة كانا في ما سبق من أدوات التوازن التي تُبقي الجيش تحت السيطرة، فإن الوضع قد تغيّر جذرياً منذ أن نشر الجيش قواته في الشوارع، خلال جمعة الغضب، في 28 كانون الثاني/ يناير 2011؛ إذ وُضعت وزارة الداخلية تحت السيطرة العسكرية المباشرة⁽²⁾. ومع بدء المرحلة الانتقالية، حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة (أو المجلس العسكري اختصاراً) على إعادة تأهيل جهاز الشرطة وخفض حجمه، وفق تفويض جديد يركّز على مواجهة خطر الثورة الشعبية.

1. المجلس العسكري ووزارة الداخلية

كانت عودة وزارة الداخلية إلى الشوارع ضرورية لإعفاء الجيش من واجبات الأمن اليومية؛ الأمر الذي كان يشكل تهديداً لتماسك صفوفه. من هنا، قال عبد الفتاح السيسي، مدير المخابرات الحربية آنذاك، للسياسيين الذين أصيبوا بالإحباط من جرّاء ماطلة المجلس العسكري في إصلاح جهاز الشرطة: "نحن ندرك أن وضع وزارة الداخلية في تراجع، لكننا لا يمكن أن نعمل من دونهم"⁽³⁾.

1 اعتمدت هذه الدراسة على دراسة أوسع للباحث، تستند إلى النظريات الماركسية إلى الدولة، وإلى كتابات شينا غراينتنس حول الكيفية التي ينظم المستبدون بموجبها قطاعاتهم الأمنية. ولمزيد من المعلومات، ينظر:

Sheena C Greitens, *Dictators and Their Secret Police: Coercive Institutions and State Violence*, Cambridge Studies in Contentious Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

2 Ibrahim Al-Houdaiby, "Changing Alliances and Continuous Oppression: The Rule of Egypt's Security Sector," *Arab Reform Initiative, Debating Egypt*, 2/6/2014, p. 11, accessed on 28/7/2023, at: <https://cutt.ly/Eelm5HA6>;

علي الرجال، مقابلة شخصية، برلين، 2022/9/22.

3 Al-Houdaiby, p. 11.

4 Philippe Droz-Vincent, *Military Politics of the Contemporary Arab World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), pp. 219-220;

عزمي بشارة، ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 68-71.

5 مصطفى بكرى، الصندوق الأسود: عمر سليمان (القاهرة: اليوم السابع، 2015)، ص 115؛ مصطفى بكرى، لغز المشير، ط 2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016)، ص 38.

6 سامي عبد الرازي، "النائب العام: حبس 'العادلي' و'عز' و'جرانة' والمغربي" 15 يوماً على ذمة التحقيقات، *المصري اليوم*، 2011/2/17، شوهد في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/SelQpLSn>؛ أحمد شلبي ومحمد السيد سليمان وعلي الطيري، "ليلة الوصول لـ 'طرة': جرانة يعترض على 'الكلابشات' ... والعادلي يرفض ركوب 'البوكس' ... وعز يلتزم الصمت"، *المصري اليوم*، 2011/2/19، شوهد في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/yelQp18O>.

7 ضوء في درب الحرية: شهداء ثورة 25 يناير (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2012)، ص 101-142.

8 Mahmoud Hamad, *Judges and Generals in the Making of Modern Egypt: How Institutions Sustain and Undermine Authoritarian Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2019), p. 207.

فترة أطول من نظرائه في جهاز الشرطة ومسؤولي النظام، لأنه كان أكثر رموز نظام مبارك إثارة للكراهية الشعبية، فضلاً عن مشاعر الاحتقار التي كان يكتنّها طنطاوي له، الأمر الذي دفعه إلى الرغبة في إذلاله⁽¹⁵⁾.

ومن أجل حماية رجال الشرطة سيّتي السمعة، ممن عُرف عنهم تورّطهم في جرائم القتل والتعذيب، لجأ المجلس العسكري أيضاً إلى استراتيجية "الكراسي الموسيقية". فعوض محاکمتهم، لجأت الوزارات التي عيّنها المجلس العسكري إلى سلسلة من التعديلات الإدارية، تضمنت نقل الضباط من المناصب التي كانوا يشغلونها قبل الثورة أو خلالها إلى مناصب مختلفة في قطاعات أخرى تابعة لوزارة الداخلية⁽¹⁶⁾. أما الإصلاح الأوسع الذي شهدته عام 2011، فتلخّص في إصدار بطاقات تعريفية، تتضمن أسماء رجال الشرطة، لكن تطبيق ذلك لم يدم أكثر من شهر واحد، ثم أُوقِف العمل به⁽¹⁷⁾.

وبحلول صيف 2011، أقدم وزير الداخلية المُعين حديثاً، منصور العيسوي (6 آذار/ مارس 2011-7 كانون الأول/ ديسمبر 2011)، على إحالة 505 ضباط، برتبة لواء، و82 عميداً و82 عقيداً على التقاعد⁽¹⁸⁾، ومنحهم رواتب تقاعدية كاملة. أما صغار الضباط الذين وُجّهت إليهم تهم بقتل المتظاهرين، فقد أمر العيسوي بنقلهم إلى وظائف أخرى، لا تتطلب اتصالاً مباشراً بالمواطنين. لم يكن لمثل هذه الخطوة الخرقاء أن تُسفر عن أي إصلاحات؛ إذ كُفّ الضباط المنقولون بمهمّات التدريب، فنقلوا بذلك خبراتهم المعرفية وأساليبهم إلى ضباط آخرين في الجهاز نفسه. فضلاً عن ذلك، نفى العيسوي تورّط وزارة الداخلية في قتل المتظاهرين، وتعهّد بتخصيص الأموال اللازمة للدفاع القانوني عن جميع الضباط الذين يخضعون للمحاكمة⁽¹⁹⁾. وإمعاناً في الاستهزاء بمطالب الثورة، صدرت الأوامر بترقية عدد كبير من الضباط الذين اتُهموا بقتل المتظاهرين⁽²⁰⁾.

مع زملائهم السابقين وحمايتهم⁽⁹⁾. من هنا، أدّت أحكام القضاة وأداء ممثلي النيابة العامة في المحاكم بالضرورة إلى خيبة أمل أسر الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان والثوار⁽¹⁰⁾.

تعرّض بعض أسر الضحايا للترهيب على يد رجال الشرطة، من أجل إسقاط دعاوهم القضائية أو تغيير شهاداتهم. ووافق آخرون على إسقاط دعاوهم، في مقابل تعويضات مالية غير رسمية، بعد أن توسّط شيوخ سلفيون في إبرام اتفاقيات تتعلّق بهذا الشأن، ولا سيما في الإسكندرية. لم تصدر الأوامر بإيقاف رجال الشرطة الذين كانوا يخضعون للمحاكمة عن عملهم، بل احتفظوا بأسلحتهم ورواتبهم⁽¹¹⁾، وانتهى معظم المحاكمات ببراءة رجال الشرطة. أما من صدرت ضدّهم أحكام بالإعدام أو السجن، فقد استأنفوا تلك الأحكام. وبحلول عام 2016، صدر الحكم ببراءة آخر شرطي كان يمثّل أمام المحكمة بتهمة قتل المتظاهرين⁽¹²⁾.

كانت حالة العادلي هي الاستثناء الوحيد (جزئياً)؛ إذ أمضى في السجن أكثر من أربعة أعوام بقليل، لأنه كان يُحاكم في قضايا متعدّدة، تضمنت قتل المتظاهرين والفساد المالي وإكراه مُجنّدي قوات الأمن المركزي على العمل بالسُّخرة في مزرعته الخاصة. صدرت ضد العادلي في البدء أحكام بالسجن بلغ مجموعها 45 عاماً⁽¹³⁾. مع ذلك، قُبِلت استئنافاته المتتالية بعد رحلة طويلة في المحاكم لم تنتهِ إلّا في عام 2020، ولم يصدر حكم الإدانة في حقّه إلّا في قضية إجبار مُجنّدي الأمن المركزي على العمل بالسُّخرة؛ إذ حُكّم عليه بالسجن ثلاث سنوات، كان قد قضاها فعلاً وهو ينتظر المحاكمة. أما القضية الأخرى المتعلّقة بالفساد المالي في وزارة الداخلية، فلم يُحكّم فيها إلّا بدفع مبلغ زهيد قدره 500 جنيه مصري (ما يعادل نحو 31 دولاراً آنذاك)⁽¹⁴⁾. لقد استغرقت رحلة حبيب العادلي في دهاليز المحاكم

9 Al-Houdaiby, pp. 20-21.

10 محاكمة مبارك الأولى: فرصة مهددة لتحقيق العدالة (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013).

11 ضوء في درب الحرية: شهداء ثورة 25 يناير، ص 143؛ "أرسلت قائمة بأسماء 51 شرطياً من مديريتي أمن القاهرة والجيزة: جهة الدفاع عن متظاهري مصر تدعو عيسوي لإيقاف الضباط المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد المواطنين أثناء الثورة"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2011/6/19، شوهد في 2023/7/31، في: <https://tinyurl.com/438b2d32>.

12 "Court Finally Acquits Last Policeman Accused of Killing January 25 Protesters," *Mada Masr*, 4/9/2016, accessed on 28/7/2023, at: <https://cutt.ly/4eLQc6VI>

13 "بعد أحكام وصلت لـ 45 عاماً ... حبيب العادلي 'حر خلال أيام'، *مصرأوي*، 2015/2/24.

14 علاء رضوان، "النقض تؤيد تغريم حبيب العادلي 500 جنيه بقضية الاستيلاء على 530 مليون من أموال الداخلية"، *اليوم السابع*، 2020/7/14، شوهد في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/reLQQu5y>؛

15 هشام صبري، مقابلة عبر زووم، 2022/12/8.

16 وقد وثّقت بعض التنقلات على مدونتي الخاصة:

Hossam El-Hamalawy, "Piggipedia: MOI Reshuffle: Another Musical Chairs Game," *3arabawy* (blog), 15/7/2011, accessed on 28/7/2023, at: <https://cutt.ly/5eLQWzFb>

17 Karim Medhat Ennarah, "The End of Reciprocity: The Muslim Brotherhood and the Security Sector," *South Atlantic Quarterly*, vol. 113, no. 2 (2014), p. 411.

18 يسري البديري، "تنقلات الداخلية: إنهاء خدمة 505 لواءات، بينهم معظم مساعدي الوزير ومديري الأمن"، *المصري اليوم*، 2011/7/13، شوهد في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/1eLQDZ8x>

19 أحمد رمضان، "حركة تنقلات الداخلية تتجاهل إيقاف الرتب الصغيرة المتهمه بقتل الشهداء وتنتهي خدمة 505 لواءات و82 عميداً"، *البديل*، 2011/7/13.

20 يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر (القاهرة: مركز النديم، 2012)، ص 104.

المستشفيات، وأن عصابات إجرامية استخدمت سيارات الشرطة والإسعاف المسروقة.

لقد وصل الأمر بالتلفزيون الرسمي إلى عرض برنامج يومي بعنوان "الأمن للجميع"، صوّر مصر من دون شرطة، كما لو كانت غابة من الفوضى، تخرج فيها كل أشكال الجريمة عن السيطرة. واجتاحت شاشات القنوات إعلانات تجارية تروّج لهُباب الغرباء Xenophobic، محذّرة المصريين من الجواسيس الأجانب⁽²⁶⁾. وفي منتصف أيار/ مايو 2011، أشرف طنطاوي على تخرّج دفعة من طلاب أكاديمية الشرطة، قبل شهرين من الموعد المقرّر سلفاً، معلناً أن هذه الخطوة جزء من الجهود الرامية إلى "مكافحة الفوضى"⁽²⁷⁾.

وأنّجت أيضاً إعلانات تجارية رسمت للشرطة صورة إيجابية. ودُفع رجال الشرطة إلى الظهور في البرامج الحوارية، لترسيخ صورة جديدة لقوة أمنية خضعت للإصلاح⁽²⁸⁾، حتى إن جهاز الأمن الوطني عقد اجتماعات للعلاقات العامة مع الناشطين والصحافيين، في الشهور القليلة الأولى التي أعقبت إنشاءه⁽²⁹⁾، واستقْدِم مدافعون عن حقوق الإنسان لإلقاء محاضرات على ضباطه⁽³⁰⁾. فضلاً عن ذلك، رُوّج الجهاز الدعائي للمجلس العسكري علناً روايات تستند إلى نظرية المؤامرة، تُظهر أن الثوار عملاء أجنب ومخربون يسعون لتدمير مؤسسات الدولة؛ الأمر الذي فسح المجال أمام وزارة الداخلية لادّعاء براءتها وبراءة ضباطها من الجرائم التي ارتكبت في حقّ المتظاهرين، خلال انتفاضة يناير 2011، وما بعدها⁽³¹⁾.

ربما كانت المهمة الأصعب التي واجهت المجلس العسكري هي إعادة التماسك إلى وزارة الداخلية. لقد وصف مسؤول رفيع المستوى في وزارة الداخلية، تأثّر ثورة عام 2011 في الشرطة بأنه "أسوأ ممّا واجهه

واجه العيسوي والمجلس العسكري قضية ملحة أخرى تتعلق بمصير مباحث أمن الدولة، بعد أن اقتحم المتظاهرون مقرّاتها في موجتين؛ في جمعة الغضب، وفي آذار/ مارس 2011. وبناءً على تقليد عريق، كنا شهدنا حلّ "القسم الخاص" في عام 1952، ليُعاد إحياءه باسم "إدارة المباحث العامة"، ثم حُلّت هذه الأخيرة بدورها في عام 1971، ليُعاد العمل بها ثانية باسم "مباحث أمن الدولة". وفي 15 آذار/ مارس 2011، أعلنت وزارة الداخلية رسمياً حلّ مباحث أمن الدولة وإنشاء قطاع "الأمن الوطني"⁽²¹⁾. وتعهّدت الوزارة بأن الجهاز "الجديد" لن يركّز إلا على جمع المعلومات ومكافحة الإرهاب، ووعدت بإصدار قانون يُنظّم هذا التغيير، لكنّ هذا الوعد لم يتحقّق قط⁽²²⁾.

لم يخضع موظفو مباحث أمن الدولة للمساءلة عن جرائمهم السابقة. ومع استمرار وزارة الداخلية - التي يسيطر عليها المجلس العسكري - في لعبة "الكراسي الموسيقية"، أقدمت على نقل نحو 75 في المئة من ضباط مباحث أمن الدولة إلى أقسام أخرى في جهاز الشرطة، بما في ذلك 23 لواءً، وأكثر من 40 عميداً⁽²³⁾. وقد دافع لواء في الجيش عن إعادة تأهيل هؤلاء الضباط، بالقول: "لو قرّرنا إقالة كل المتورّطين في الانتهاكات، وهم كثر، وإذا لم يكن لدينا التمويل اللازم لإعادة دمجهم أو منحهم وظائف مدنية بديلة أو رواتب تقاعدية مناسبة، فسنستبّب في حدوث كوارث"⁽²⁴⁾. كانت نتيجة ذلك، كما انّضح في الشهور اللاحقة، أن بقيت وزارة الداخلية على حالها من دون تغيير، محتفظة بأسلوب عملها وعقيدتها نفسها⁽²⁵⁾.

وحينما كان المجلس العسكري يعمل، من خلال التعديلات الإدارية، على حماية ضباط الشرطة من الملاحقة القضائية وضمان إفلاتهم من العقاب، بدأت أيضاً حملة دعائية لتهيئة الظروف المواتية لإعادة انتشار الشرطة. هكذا أُغرِقت القنوات التلفزيونية بالتقارير المثيرة التي زعمت أن البلطجية أقدموا على عمليات اغتصاب جماعي واعتداءات على المباني السكنية ونهب الممتلكات العامة واقتحام

26 Heba Afifi, "Four Years of Paranoia," *Mada Masr*, 2/2/2015, accessed on 25/7/2023, at: <https://cutt.ly/nelWeWj8>

27 داليا عثمان ويسري البدرى، "طنطاوي" يشهد احتفالاً بتخريج 'دفعة استثنائية' من كلية الشرطة لمواجهة الانفلات الأمني"، *المصري اليوم*، 2011/5/16، شوهده في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/qelWe8is>

28 Rabha Allam, "Egypt: The Security Police Under Morsi's Rule," paper presented at the 3rd Arab - Turkish Congress of Social Sciences, Istanbul, Istanbul University Convention Center, 2013, p. 129.

29 حسام بهجت، "تدوينة لحسام بهجت: عن زيارتي الأولى لقطاع الأمن الوطني (أمن الدولة مدينة نصر سابقاً؟)"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2011/6/16، شوهده في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/lelWy2t0>

30 "في محاضرة لضباط الأمن الوطني: بهي الدين حسن يحذر من مخاطر إحياء سياسات وممارسات مبارك/ العادلي وتطبيق قانون الطوارئ"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2011/9/27، شوهده في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/felWaEc2>

31 Al-Houdaiby, p. 17.

21 عمر حسنين، "الداخلية: إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة وإنشاء 'قطاع الأمن الوطني' بدلاً منه"، *المصري اليوم*، 2011/3/15، شوهده في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/9elQKbh4>

Hossam El-Hamawy, "Gestapo Clones," *3arabawy* (blog), 7/9/2011.

22 Ennarah, p. 412.

23 أيمن فاروق، "مدير جهاز الأمن الوطني الجديد: إلغاء الإدارات المقيدة للحريات"، *الأهرام*، 2011/4/12.

24 Omar Ashour, "From Bad Cop to Good Cop: The Challenge of Security Sector Reform in Egypt," Brookings Doha Center & Stanford on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, *Papers Series*, no. 3 (November 2012), p. 11.

25 Droz-Vincent, p. 222.

الشرطة، من الجندي إلى اللواء⁽³⁹⁾. وكانت العلاوات والبدلات المقررة تعني زيادة إضافية في الرواتب بنسبة 300 في المئة⁽⁴⁰⁾. وقد ثبت أن هذه الحوافز المادية قد أدت دوراً رئيساً في نزع فتيل الإحباط الذي شعر به أصحاب الرتب الدنيا في وزارة الداخلية.

بعد إطاحة مبارك مباشرة، انفجرت المعارضة في صفوف مجندي الشرطة وضباط الصف وصغار الضباط؛ ما جعل مهمة المجلس العسكري في إعادة التماسك إلى الجهاز وتأهيله أكثر صعوبة. وقد شهدت البلاد عدداً من التحركات الواسعة خلال عامي 2011 و2012، حتى إن أفراد الداخلية أنفسهم قد عبروا عن غضبهم تجاه قيادة وزارة الداخلية. لكن تلك الأحداث تحتاج إلى دراسة دقيقة؛ إذ لا يصح القول دائماً إن حالات "المعارضة" كلها كانت ثورية أو داعمة للإصلاح الحقيقي.

كانت نزعات التمرد التي انتشرت في صفوف مجندي الشرطة من أكثر الأعمال الثورية وضوحاً. لقد تفجّر عدد من التمردات خلال عمليات انتشارهم، بدءاً من جمعة الغضب، لينتقل لاحقاً إلى الثكنات. كان الدافع المعتاد من وراء ذلك هو سوء معاملة ضباطهم لهم، أو رفضهم الانخراط في قمع المواطنين المصريين⁽⁴¹⁾. لكن، بقيت مثل تلك الأفعال الراديكالية محصورةً في إطار الفورات العفوية، التي لم تتطور إلى هياكل تنظيمية يمكنها الحفاظ على هذه التعبئة، أو إجراء تغييرات شاملة في طبيعة قوات الشرطة. من هنا، فُتح الباب أمام قيادة وزارة الداخلية للتعامل مع كل تمرد على حدة، سواء بقمعه أم بتقديم تنازلات مؤقتة (نقل الضباط المُسيئين أو توبيخهم، أو تحسين ظروف الخدمة في الثكنات).

بيد أن تحركات ضباط الشرطة وضباط الصف كانت أكثر تعقيداً. بدأت احتجاجات هاتين المجموعتين في شباط/ فبراير 2011، وقد حضرت عدداً من تلك التحركات في ميدان التحرير، خلال الأسبوع الأول الذي أعقب إطاحة مبارك⁽⁴²⁾. وخلال حديثي مع مشاركين كثر، من صغار الضباط أو ضباط الصف، دانوا العادلي ووصموا قيادة وزارة الداخلية بالفساد. لكنهم أنكروا أيضاً تورطهم في قتل المتظاهرين خلال الانتفاضة، وتبنوا الخطاب الرسمي الذي يؤكد

الجيش في حرب 1967⁽³²⁾. ولتحقيق ذلك، استندت جهود المجلس العسكري إلى ركيزتين: إغراق الجهاز بالحوافز المادية، واحتواء أي بوادر للتمرد والمعارضة داخل صفوفه.

وفي خطوة ذات دلالة، أقدمت وزارة الداخلية بقيادة المجلس العسكري، في 13 شباط/ فبراير 2011، على زيادة مكافآت منتسبي الشرطة بنسبة 100 في المئة⁽³³⁾. وفي اليوم التالي، صدر مرسوم آخر يقضي بإدراج أي شرطي يلقى حتفه خلال تأدية واجبه، في تفريق مظاهرة أو تجمع أو شعب أو اعتصام، في فئة "الشهداء"؛ الأمر الذي يعني أن أسرته تستحق راتباً تقاعدياً خاصاً وامتيازات أخرى⁽³⁴⁾.

وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2011، أصدرت وزارة الداخلية مرسوماً يقضي بصرف حوافز لضباط صف الشرطة، تصل إلى 200 في المئة من رواتبهم الأساسية، فضلاً عن وعود بإجراء إصلاحات إدارية⁽³⁵⁾. وفي الشهر نفسه، أصدرت وزارة الداخلية أيضاً اللائحة التنظيمية الأولى لقواعد سلوك الشرطة⁽³⁶⁾. لكن، فضلاً عن التشديد على قائمة طويلة من "حقوق الشرطة"، افتقرت الوثيقة إلى الالتزامات والعقوبات الواضحة. وعوّض حماية المواطنين من الانتهاكات، ضمنت الوثيقة إفلات الشرطة من العقاب، مستخدمة مصطلحات أكدت الطابع العسكري للجهاز⁽³⁷⁾.

أما الزيادة الكبرى في الأجور، فقد جاءت في حزيران/ يونيو 2012، قبل فترة وجيزة من تنصيب الرئيس محمد مرسي (2012-2013). ارتفعت الموازنة السنوية لوزارة الداخلية من 18.9 مليار جنيه (3.17 مليارات دولار آنذاك)، إلى 23.7 مليار جنيه (نحو 3.95 مليارات دولار)⁽³⁸⁾. رفع المجلس العسكري الرواتب الأساسية لكل رتب

32 إسماعيل الأشول، "نائب مدير أمن دمياط: ساندوا الداخلية كما ساندتم الجيش في 1967"، الشروق، 2013/4/15، ص 7.

33 سحر طلعت، "وزير الداخلية يعد مظاهري الشرطة بتحسين أوضاعهم المالية"، اليوم السابع، 2011/2/13، شوهدي في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/WelWg1UC>

34 "قرار وزير الداخلية رقم 236 لسنة 2011"، الوقائع المصرية، العدد 38 تابع (أ)، 2011/2/14، شوهدي في 2023/7/28، في: <https://manshurat.org/node/4535>

35 حسن أحمد حسين، "أمناء الشرطة ينهون اعتصامهم أمام 'الداخلية' ... وعيسوي: تأهيل 500 منهم للعمل كضباط"، المصري اليوم، 2011/10/29، شوهدي في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/7elWXVH6>

36 إبراهيم أحمد، "الداخلية تصدر مدونة لميثاق السلوك الشرطي لأول مرة في تاريخها ... وتؤكد أن الشعب هو مصدر السلطات ... وتطالب بإعادة الأمن لشوارع مصر"، اليوم السابع، 2011/10/22، شوهدي في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/AelWCbc0>

37 Yezid Sayigh, "Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia," Carnegie Endowment for International Peace, 17/3/2015, p. 8, accessed on 28/7/2023, at: <https://cutt.ly/BeIW5unj>

38 "5 مليارات جنيه إضافية لوزارة الداخلية في موازنة 2012 - 2013"، اليوم السابع، 2013/5/26، شوهدي في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/selEwdRQ>

39 "قانون رقم 25 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة"، الجريدة الرسمية، 2012/6/20، ص 8-12.

40 Sayigh, p. 8.

41 Hossam El-Hamrawy, "In Egypt, Mubarak's Repression Machine Is Still Alive and Well," *The Guardian*, 16/5/2012, accessed on 28/7/2023, at: <https://cutt.ly/pelEwKOz>

42 "الشرطة تتظاهر ضد قيادات وزارة الداخلية"، فليكر، 2011/2/14، شوهدي في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/oelEaR0e>

بمرور الوقت، تمكّنت قيادة وزارة الداخلية من إضعاف أي محاولة جادة يُقدّم عليها صغار ضباطها للانضمام إلى النقابات، مستخدمة خبرتها الطويلة في اختراق النقابات وتخريبها. هكذا أصبحت ائتلافات الشرطة المختلفة تركز على نحوٍ متزايد على المكاسب المادية فحسب، إضافة إلى عسكرة الجهاز من أجل قمع "الجريمة" والاحتجاجات. فضلاً عن استراتيجيات الاستقطاب، ازدادت ثقة وزارة الداخلية بنفسها، فحين حلّ آذار/ مارس 2012، شرعت في اتخاذ إجراءات تأديبية في حق الضباط المشاركين في مبادرات الإصلاح، ومنعهم من التواصل مع منظمات المجتمع المدني⁽⁴⁷⁾. تلاشت تحالفات الضباط، ولم يُسمع عنها ثانية. مع ذلك، تواصل نشاط ضباط الصف في فوراتهم العفوية حتى عام 2015 تقريباً، بسبب مطالبهم المتعلقة بظروف العمل والأجور والإفلات من العقاب. أما وزارة الداخلية التي باتت متماسكة وواثقة بنفسها، كما سأوضح لاحقاً، فقد استخدمت قوات الأمن المركزي ببساطة، من أجل سحقهم⁽⁴⁸⁾. ومع اقتراب نهاية عام 2011، وفي الشهور القليلة الأولى من عام 2012، كانت قيادة وزارة الداخلية قد تمكّنت بالفعل من تعزيز تماسكها المفقود إلى حدٍّ بعيد⁽⁴⁹⁾. وقد شعر الثوار في الميادين بذلك تدريباً، وبصفة مباشرة. وفي حين لم يكن للشرطة وجودٌ في أي مكان خلال شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2011، باستثناء بعض رجال شرطة المرور، ظهرت قوات الأمن المركزي على استحياء، بوصفها قوة مساعدة، في الهجوم الذي قاده الجيش ضدّ متظاهري ساحة التحرير، في 9 نيسان/ أبريل، وفي محيط السفارة الإسرائيلية، في الجزيرة، في 15 أيار/ مايو⁽⁵⁰⁾.

لكنّ قوات الأمن المركزي هاجمت تجمّعاً لأسر الشهداء بوحشية، بحلول نهاية حزيران/ يونيو؛ الأمر الذي تحوّل إلى اشتباكات دامت يومين في ميدان التحرير ووسط القاهرة، في 28 و29 حزيران/ يونيو⁽⁵¹⁾. لم يكن الحادث محض محاولة لتفريق المتظاهرين على يد إحدى وكالات إنفاذ القانون؛ إذ وُصِم سلوك قوات الأمن المركزي بـ "الانتقام الشخصي"؛ ما أثبت أن التغيير الذي لحق عقيدة وزارة

أن بعض العناصر السيئة هي التي كانت تقف خلف التجاوزات التي وقعت قبل عام 2011، وشوّهت سمعة قوات الشرطة برمتها. كما أنهم ردّدوا بعض الشعارات المُرتجلة على عجل، من نحو "نحن إخوانكم! نحن جزء من الشعب! نريد حماية الشعب!".

أنشأ بعض "نشطاء" الشرطة على مدار الشهور التالية، عددًا من الكيانات (أو الائتلافات كما اعتادوا الإشارة إلى أنفسهم). كان القاسم المشترك بينهم هو رفضهم ظروف العمل التي كانت سائدة قبل عام 2011، لكنهم اختلفوا في الشؤون الأخرى كلها. كان لبعضهم مطالب متعلّقة بالإصلاح المؤسسي، وسعوا لـ "تدوين" Civilianize الشرطة، بينما أراد بعضهم الآخر مزيداً من "العسكرة" Militarization، لتمكين الضباط من مواجهة الشعب⁽⁴³⁾.

في البدء، تسامحت قيادة وزارة الداخلية نسبياً مع هذه الائتلافات، حتى إنها اجتمعت بصفة غير رسمية مع عدد من ممثليها في بعض المناسبات. وسُمِح لهم بالظهور في البرامج التلفزيونية الحوارية والتحدّث إلى وسائل الإعلام، لكن ذلك لم يعنِ الاعتراف الرسمي بأنهم نقابة. ولم يجانب الباحث إبراهيم الهضيبي الصواب، حين أشار إلى أن هذه المقاربة المتأنيّة، التي اتبعتها وزارة الداخلية للتيارات "الإصلاحية"، نابعة إلى حدٍّ بعيد من عجزها عن قمعها في المقام الأول، "وبالنظر إلى الأضرار التي لحقت بأدوات القمع الإداري المعتادة مؤخراً، فإن محاولات استخدامها كانت ستأتي بنتائج عكسية"⁽⁴⁴⁾. وثمة سبب آخر في رأيي، يكمن في أن قيادة وزارة الداخلية ربما شعرت بأن مثل هذه المبادرات الإصلاحية يمكن أن تساعد في تحسين صورة الشرطة، على المدى القصير في أقل تقدير.

لقد ركّزت قيادة وزارة الداخلية على احتواء نوبات الغضب العفوية التي اعترت مراتب الشرطة، وتأخير أي إصلاحات جدية، وتقديم تنازلات محدودة حتى تنحسر هذه الضغوط الإصلاحية تدريجاً⁽⁴⁵⁾. وفضلاً عن زيادة الرواتب، شملت الإصلاحات فتح الطريق أمام ضباط الصف للترقية إلى رتبة ضابط. كما وافق المجلس العسكري على إلغاء المحاكم العسكرية التي كانت تحاكم رجال الشرطة على مخالفاتهم السلوكية، وتعويضها بلجان تأديبية إدارية، تديرها وزارة الداخلية نفسها⁽⁴⁶⁾.

47 Maha Abdelrahman, "Policing Neoliberalism in Egypt: The Continuing Rise of the 'Securocratic' State," *Third World Quarterly*, vol. 38, no. 1 (January 2017), p. 192; Al-Houdaiby, pp. 17-19.

48 نسمة مصطفى، "منذ ثورة يناير وحتى الآن.. مظاهرات 'أمناء الشرطة' مستمرة والمطالب لم تتغير"، *الشروق*، 2015/8/24، شوهد في 2023/7/28. Abdelrahman, p. 192: <https://cutt.ly/velEgMUJ> في.

49 Al-Houdaiby, pp. 17-18.

50 Hossam El-Hamalawy, "8 April 2011 Archives," *3arabawy* (blog), 2011, accessed on 28/7/2023, at: <http://doha-institute.org/ce9r>;

يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 105-109.

51 Hossam El-Hamalawy, "28-29 June 2011 Clashes Archives," *3arabawy* (blog), 2011, accessed on 28/7/2023, at: <https://cutt.ly/2eESYBP>

43 Al-Houdaiby, p. 12.

44 Ibid., pp. 13-14.

45 Ibid., p. 14.

46 " قانون رقم 25 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة"، ص 4-6.

من الناحية السياسية، يحتاج إلى أداة أمنية يستخدمها بعد نهاية الفترة الثورية⁽⁵⁷⁾.

وفي وقت مبكر من آذار/مارس 2011، اعترفت قيادة جماعة الإخوان المسلمين بوجود "كثير من الرجال الشرفاء" في جهاز الشرطة، ودعت الجمهور إلى "التعاون مع الشرطة الجديدة"، والانضمام إلى جهود الإخوان في تشكيل "لجان أصدقاء الشرطة" في أنحاء مصر كلها⁽⁵⁸⁾. وقد امتنعت الجماعة عن المشاركة في معظم التحركات الجماهيرية التي أعقبت إطاحة مبارك، ولا سيما تلك التي انطوت على مواجهات عنيفة مع وزارة الداخلية (والجيش)، في ميدان التحرير وأماكن أخرى طوال عام 2011، كما حدث في 9 نيسان/أبريل، و15 أيار/مايو، و28-29 حزيران/يونيو، و1 آب/أغسطس، و9 أيلول/سبتمبر، و19-25 تشرين الثاني/نوفمبر، و16-23 كانون الأول/ديسمبر⁽⁵⁹⁾.

تضمنت قوائم مرشحي حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين)، في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011 البرلمانية ضباط شرطة سابقين، وقد أشرفوا على القضايا المتعلقة بوزارة الداخلية في وقت لاحق، حين أصبحوا أعضاء في لجنة الأمن القومي البرلمانية؛ ما أدى إلى عرقلة مبادرات الإصلاح وخنق مشاريع القوانين⁽⁶⁰⁾. وقد شملت وعود اللجنة التي هيمن عليها حزب الحرية والعدالة، حل قوات الأمن المركزي وإخضاع جهاز الأمن الوطني مباشرة لمجلس الوزراء، عوض تبعية لوزير الداخلية⁽⁶¹⁾، لكن تلك الوعود لم يتحقق منها شيء. وقد تحدث سعد الكتاتني، رئيس مجلس النواب عن حزب الحرية والعدالة، بصراحة قائلاً: "لا نريد التصادم معهم"⁽⁶²⁾. كما دافع الكتاتني عن تصرفات وزارة الداخلية، خلال انتفاضة شارع محمد محمود الأولى، مكرراً مزاعم الشرطة بأنها لم تطلق الرصاص الحي⁽⁶³⁾.

57 Ibid.

58 "بيان من الإخوان المسلمين بخصوص إعادة الأمن إلى ربوع الوطن وإعادة الثقة بين الشعب والشرطة"، إخوان أون لاين، 2011/3/10، شوهد في 2023/7/31، في: <https://tinyurl.com/vu5upkvz>

59 ملاحظات إثنوغرافية ذاتية بوصفي مشاركاً ومنظماً خلال الانتفاضة.

60 Al-Houdaiby, p. 18.

61 محمد سليم، "عباس مخيمر: لست إخوانياً لكني أدمع مرشح (الإخوان) ... وانتخابات الرئاسة (غالباً) ستكون نزيهة"، الشروق، 2012/4/28، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/JelP6sTU>

62 Al-Houdaiby, p. 18.

63 Amy Austin Holmes, *Coups and Revolutions: Mass Mobilization, the Egyptian Military, and the United States from Mubarak to Sisi* (New York: Oxford University Press, 2019), p. 84.

الداخلية وأسلوب عملها، إن وُجد، كان بسيطاً⁽⁵²⁾. لقد بات التماسك المستعاد للجهاز أشد وضوحاً؛ إذ شعرت وزارة الداخلية بالثقة الكافية لتشن هجوماً آخر، استهدف أسر الشهداء في ميدان التحرير، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ ما أسفر عن أسبوع دام من القتال المستمر ضد القوى الثورية⁽⁵³⁾. وقد أدى السيبي دوراً محورياً في الإشراف على إعادة بناء القدرة القمعية لوزارة الداخلية، بوصفه مديراً للمخابرات الحربية. وبحلول الوقت الذي اندلعت فيه انتفاضة شارع محمد محمود، كان السيبي يدير بالفعل حملات القمع⁽⁵⁴⁾.

وقد وثق نشطاء حقوقيون عودة التعذيب إلى أقسام الشرطة، في وقت مبكر من أيار/مايو 2011، فضلاً عن استخدام الذخيرة الحية لتصفية الحسابات في الشوارع. واللافت أن التعذيب كان مصحوباً بعبارات تحقيرية ومواقف متعطشة من رجال الشرطة، بهدف تأكيد حقيقة أنهم ما زالوا "أسياداً"⁽⁵⁵⁾.

2. مرسى ووزارة الداخلية

يطرح حمّام الدم الذي دبرته الشرطة ضد جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب انقلاب عام 2013، أسئلة رئيسة: هل كانت قوات الشرطة معادية لجماعة الإخوان، خلال الفترة الانتقالية التي أدارها المجلس العسكري؟ وهل كانت الشرطة تكمن العدا لمرسي منذ لحظة انتخابه، وتنتظر براءة اللحظة المناسبة لإفشال حكمه؟

تحاشت جماعة الإخوان المسلمين، منذ عام 2011 حتى انقلاب تموز/يوليو 2013، إجراء أي إصلاحات ذات جدوى في مجال إعادة هيكلة وزارة الداخلية، بل عوض ذلك، بذلت قصارى جهدها في استرضاء الشرطة. هكذا أقدمت جماعة الإخوان في مناسبات كثيرة، على حماية قيادة وزارة الداخلية من ضغوط الثورة، في مقابل بعض التنازلات المحدودة التي يعود نفعها، في المقام الأول، على الجماعة. كما أبدت حرصها على حفظ تماسك جهاز الشرطة وتوسيع نفوذها داخله، وما ذلك إلا لاستخدامه في مشروعها السياسي الخاص⁽⁵⁶⁾. لقد ظهر أن مشروعهم الليبرالي الجديد في توجيه الاقتصاد، وشديد المحافظة

52 "المبادرة المصرية تعلن نتائج تحقيقاتها الميدانية في المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في 28 و29 يونيو"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2011/7/4، شوهد في 2023/7/31، في: <https://tinyurl.com/277hfrnx>

53 Hossam El-Hamalawy, "Muhammad Mahmoud Street Uprising Archives," *3arabawy* (blog), 2011, accessed on 28/7/2023, at: <http://doha-institute.org/Se8S>

54 Sara Tonsy & Ali al-Raggal, "How Did Sisi Reproduce Authoritarianism in Egypt?" *Rowaq Arabi*, vol. 26, no. 1 (May 2021), p. 51.

55 يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر، ص 110-116.

56 Al-Houdaiby, p. 18.

مرسي، على صياغة قانون "حماية المجتمع من العناصر الخطرة"، لتمكين آليات وزارة الداخلية من الضبط الاجتماعي⁽⁷¹⁾. ولاحظ النشطاء الحقوقيون، خلال فترة ولاية جمال الدين، تحولاً مفاجئاً نحو اتباع الشرطة أساليب عدوانية، مع اللجوء المفرط إلى استخدام النيران المميتة في التعامل مع حالات أمنية بسيطة، في 12 محافظة مختلفة. غير أن هذه الحالات اقتصرَت على أعمال الشرطة اليومية، واستجابتها للاحتجاجات الاجتماعية المحلية⁽⁷²⁾.

وَوَقَّ مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، خلال الشهور الثلاثة الأولى من حكم مرسي، انتهاكات الشرطة التي أفلتت من العقاب، بما في ذلك 30 حالة تعذيب في مراكز الشرطة، و11 حالة وفاة في الحجز من جراء التعذيب، فضلاً عن الاعتداء على المحامين، واستئناف المدهامات العنيفة للأحياء الفقيرة في المدن⁽⁷³⁾.

لكن هناك عاملاً مهماً ساعد في ترسيخ "شهر العسل" الأولي بين مرسي والشرطة، تمثل في أن وزارة الداخلية حرصت كل جهودها تقريباً، في مكافحة "الجريمة" وتضييق الخناق على الاحتجاجات الاجتماعية الأقل بروزاً. وقد كَفَّ جمال الدين إلى حدٍّ بعيد عن قمع الاحتجاجات "السياسية". لكن المعارضة السياسية لمرسي لم تكن في أعلى مستوياتها، قبل الإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. كان مرسي آنذاك متمتعاً بنفوذ سياسي كبير، حتى إن بعض عناصر المعسكر الثوري كانوا يرون ضرورة منحه الفرصة المناسبة، وتعليق نشاطهم مؤقتاً. من هنا، شهدنا "استقراراً نسبياً وتعبئة منخفضة"⁽⁷⁴⁾.

كان مرسي قد بالغ في ثقته بنفسه، واعتقد أنه انتصر على الأجهزة القمعية ومؤسسات الدولة؛ لذا أقدم على خطوة صدمت الكثيرين، بتعيين لواء الشرطة خالد ثروت مديراً للأمن الوطني، في تشرين الأول/ أكتوبر 2012⁽⁷⁵⁾. كان ثروت ضابطاً مخضرمًا، عمل سابقاً في الإدارة العامة لمكافحة النشاط المتطرف التابعة لمباحث أمن الدولة؛ إذ كان مكلفاً بملف الإخوان المسلمين على وجه التحديد. وفي وقت لاحق، تولَّى دوراً قيادياً في الإدارة العامة للنشاط الداخلي التابعة لمباحث أمن الدولة، التي كانت متخصصة في مراقبة الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات الدولة واختراقها. وخلال انتفاضة يناير 2011،

قبل حلِّ مجلس النواب بفترة وجيزة، وافق على تعديل قانون الشرطة، كما اقترحه المجلس العسكري، وقد تضمَّن زيادة رواتب رجال الشرطة بنسبة 300 في المئة، وإلغاء المحاكم العسكرية للشرطة. وأُلغي كذلك منصب رئيس المجلس الأعلى للشرطة، وهو منصب صوري كان يرأسه رئيس الجمهورية. إلا أن ذلك لم يرقِّ إلى مستوى أي إصلاح حقيقي في قطاع الأمن؛ إذ لم تؤكد التعديلات وجود أي رقابة برلمانية أو مدنية، ولم تربط زيادات الرواتب بأي أهداف إنجازية ملموسة، مرتبطة بالإصلاح⁽⁶⁴⁾.

في مقابل هذا الدعم السياسي والمالي السخي، رُفِعَ الحظر المفروض على التحاق أنصار الإخوان المسلمين بأكاديمية الشرطة⁽⁶⁵⁾. كما تمكَّن الإخوان المسلمون من إقصاء بعض ضباط الأمن الوطني، ودفعوا ببعض الضباط الذين اعتُبروا متعاطفين معهم إلى مناصب معينة في وزارة الداخلية⁽⁶⁶⁾. وشعر قادة تحالفات ضباط الصف في الشرطة بتفاؤل كافٍ بشأن حكم الإخوان المسلمين المستقبلي، حتى إنهم دعموا مرسي في الانتخابات الرئاسية⁽⁶⁷⁾.

لقد مثل انتخاب مرسي، الذي كان يتمتع بنفوذ سياسي كبير في البداية، فرصة ضائعة أخرى لإصلاح جهاز الشرطة⁽⁶⁸⁾. ففي تموز/ يوليو 2012، أُحيل 454 ضابطاً من رتبة لواء آخرين إلى التقاعد⁽⁶⁹⁾. لكن الحكومة المعيّنة حديثاً لم تأمر حتى بمراجعة قطاع الأمن، فضلاً عن وضع خطة شاملة للإصلاح. وحينما قدّمت لجنة الصياغة، التي هيمنت عليها جماعة الإخوان المسلمين، دستوراً جديداً للموافقة عليه عبر استفتاء عام في كانون الأول/ ديسمبر، لم يتضمَّن إصلاح قطاع الأمن، أو ما يغيّر صلاحياته على نحو جوهري، في أقل تقدير⁽⁷⁰⁾.

عيّن مرسي في 29 تموز/ يوليو 2012 لواء الشرطة، أحمد جمال الدين، وزيراً جديداً للداخلية. كان جمال الدين من المعارضين المتشدّدين لمشروع إصلاح الشرطة، فقد عُرِفَ عنه إصراره على تقوية الشرطة واستعادة الأمن والنظام باستخدام القوة. تعاون الوزير الجديد مع جماعة الإخوان المسلمين تعاوناً كاملاً، ولم ترد تقارير عن أي احتكاك له بمرسي. كما عمل مع أحمد مكي، وزير العدل في حكومة

64 Sayigh, p. 9.

65 أحمد عبد الراضي، "مدير أكاديمية الشرطة: قبول طلاب الإخوان طالما تنطبق عليهم الشروط"، اليوم السابع، 2011/8/10.

66 Al-Houdaiby, p. 19.

67 Ennarah, p. 410.

68 Al-Houdaiby, p. 22.

69 يسري البدري، "ثاني أكبر حركة تنقلات في جهاز الشرطة بجمع أنحاء الجمهورية"، المصري اليوم، 2012/7/29، شهود في 2023/7/28، في: <https://cutt.ly/XelAasYs>

70 Sayigh, pp. 9-10.

71 Ennarah, pp. 414.

72 Ibid., p. 414.

73 "Egyptian police torture 88, kill 34 under President Morsi: Rights report," *Ahram Online*, 15/10/2012, accessed on 31/7/2023, at: <https://tinyurl.com/mryfvenp>

74 ملاحظات إثنوغرافية ذاتية بوصفي مشاركا ومنظماً خلال الانتفاضة؛ Ennarah, p. 414.

75 Al-Houdaiby, p. 22.

واللجوء إلى الاعتقالات الجماعية وتفريق الاحتجاجات باستخدام الذخيرة الحية⁽⁸⁰⁾.

بات أي حديث عن إصلاحات قطاع الأمن أو ديمقراطية الشرطة منتهياً حقيقة، قبل الانقلاب بفترة طويلة. صعد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين على نحو متزايد خطاب القانون والنظام، في التصدي للجريمة أو المعارضة السياسية

لقد بات أي حديث عن إصلاحات قطاع الأمن أو ديمقراطية الشرطة منتهياً حقيقة، قبل الانقلاب بفترة طويلة. صعد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين على نحو متزايد خطاب القانون والنظام، في التصدي للجريمة أو المعارضة السياسية. وقد عبّر ضابط شرطة سابق وعضو إسلامي في مجلس الشعب عن هذا التصعيد، بقوله: "إن غياب الأمن في مصر، هو أكبر مسمار في النعش السياسي للرئيس مرسي"⁽⁸¹⁾.

ففي ظل القيادة الجديدة، شهدت بورسعيد أكثر إجراءات الشرطة ترويعاً. هكذا، فتحت عناصرها النار، في 26 كانون الثاني/ يناير 2013، على مثيري الشغب خارج السجن، الذين عبّروا عن غضبهم من أحكام الإعدام التي صدرت في حق المتهمين بارتكاب مذبحة الإستاد، سيئة الصيت، في العام المنصرم، والتي راح ضحيتها 72 مشجعاً للنادي الأهلي الكروي. أمطرت بنادق حراس السجن في أبراج المراقبة، المتظاهرين بوابل الرصاص، وجابت مركبات مدرّعة تابعة لقوات الأمن المركزي شوارع المدينة، وفتحت النار عشوائياً على كل من يقف في نطاقها. وأطلقت الشرطة النار على السكان في منازلهم، باستخدام رشاشات غرينوف، فلقي 38 مواطناً حتفهم. وفي اليوم اللاحق، فتحت النار على مواكب التشييع؛ ما أسفر عن مقتل 9 آخرين، فضلاً عن إصابة المئات

كان ثروت مسؤولاً عن أنشطة مباحث أمن الدولة في القاهرة. وقد احتفظ بمنصبه في جهاز الأمن الوطني الذي أنشئ حديثاً، ولم يُحاكم على جرائمه قط، كما أن ضحاياه السابقين منحوه أخيراً منصب مدير جهاز الأمن الوطني.

يلاحظ الباحث كريم عنارة أن الاحتجاجات "السياسية"، مثل الذكرى الأولى لانتفاضة شارع محمد محمود، والاشتباكات التي اندلعت في أنحاء العاصمة والمحافظات كلها، في أعقاب الإعلان الدستوري، "قوبلت بمزيد من ضبط النفس أو اللامبالاة، من جانب الشرطة"⁽⁷⁶⁾، بينما كان ردّ وزارة الداخلية القوي على "الاحتجاجات الاجتماعية"، أسرع مما كان عليه في عام 2011. ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات، لتصل إلى ما أصبح يُعرف باسم "اشتباكات الاتحادية" في محيط القصر الرئاسي، انسحبت قوات الأمن المركزي ببساطة في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2012، بعد بضع جولات من الغاز المسيل للدموع، تاركة مهمة حماية القصر للحرس الجمهوري⁽⁷⁷⁾.

ردّاً على صدمتها بتقاعس الشرطة، حشدت جماعة الإخوان المسلمين كوادرها الأساسية لتفريق المتظاهرين في اليوم اللاحق؛ ما أسفر عن اشتباكات مشينة، خلّفت ما لا يقل عن 10 قتلى، فضلاً عن إصابة العشرات⁽⁷⁸⁾.

شكّلت تلك الأحداث نقطة تحوّل في علاقات مرسي بالقوى السياسية غير الإسلامية. لقد أدّى فقدان الثقة المتنامي بين الطرفين، الذي سرعان ما استحال عداءً، إلى ضعف قدرة مرسي على الحكم بالتوافق؛ ما دفعه إلى الاتكال على الأجهزة القمعية أكثر. في الشهر اللاحق، أمر مرسي بإقالة جمال الدين من منصبه، بعد أن شعر بالإحباط من تعامله البوليسي الضعيف مع الاحتجاجات السياسية. لم تعد الخلافات بينهما سرّاً، بعد أن وجدت طريقها إلى الصحافة المحلية⁽⁷⁹⁾. من هنا، عُيّن لواء الشرطة محمد إبراهيم مصطفى (2013-2015) قائداً جديداً لوزارة الداخلية؛ لأنه كان أكثر استعداداً لاستخدام تكتيكات القبضة الحديدية علانية ضد المعارضة، وهو ضابط ذو سمعة سيئة، كان يدير نظام السجون. لم يُضغ وزير الداخلية الجديد الوقت، فبادر إلى إثبات استعداده للضرب على يد المعارضة السياسية

76 Ennarah, p. 414.

77 ينظر توثيقي للاحتجاجات وانسحاب قوات الأمن المركزي في: "Presidential Palace Protests," Flickr, 4/12/2012, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/JelAbpOc>

78 عمر سعيد، "س' و'ج' حول قضية 'أحداث الاتحادية'"، مدى مصر، 2015/4/19، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/0elATfzo>

79 ممدوح حسن ونهى عاشور ويونس درويش، "الداخلية تستقبل وزيرها الجديد بثورة ضد الأخوة"، الشروق، 2013/1/6، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/6elATYO1>

80 Ennarah, p. 415.

81 Alaa Bayoumi, "Egypt Police Reform Moves at Snail's Pace," Al-Jazeera, 5/4/2013, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/7elAIKjg>

ثانيًا: الثورة المضادة

يؤكد الهضيبي أن "أحداث الاتحادية كانت نقطة فاصلة في منع اكتمال التحالف الجديد للسلطة" بين الإخوان المسلمين والأجهزة القمعية⁽⁹⁰⁾. وكان جهاز الشرطة أول الشركاء المنسحبين من التحالف؛ لأنه الطرف الذي تعرّض لأكبر قدر من الضغوط. فقبل تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الأول/ديسمبر 2012، تعاونت الشرطة تعاونًا كاملاً مع الإخوان، عامين كاملين بعد الانتفاضة، حتى في سعيها لحفظ القانون والنظام، لم تُثر أي مشكلة في التعامل مع الجهاديين السابقين، مثل أولئك الموجودين في كرداسة⁽⁹¹⁾. لكن ما اتضح بعد اشتباكات الاتحادية، هو أن الإخوان المسلمين كانوا يطالبون بما لم تكن غالبية قوات الشرطة مستعدة لتقدمه.

لم يعد الخلاف بين جمال الدين ومرسي، بشأن تعامل الشرطة مع الاحتجاجات السياسية، طيّ الكتمان؛ إذ تسرّب إلى الصحافة المحلية والشرطة نفسها⁽⁹²⁾. لقد أبدى مصطفى الذي خلف جمال الدين في وزارة الداخلية موافقته المبدئية على رغبة مرسي في اتباع مقاربة أكثر صرامة في التعامل مع المعارضة السياسية، لكن ذلك جاء بنتائج عكسية. استمرّ ضباط الشرطة وضباط الصف في إضراباتهم واحتجاجاتهم بصفة متقطّعة، وانتشرت في العاصمة والمحافظات بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2013، حتى مجيء الانقلاب. تنوّعت مظالم الشرطة من مكان إلى آخر، وعمّت مطالبهم شتى أطراف الجهاز، وقد تضمّنت زيادة الرواتب وعسكرة الشرطة وعزل وزير الداخلية الذي اتّهم بأخوثة Brotherhoodizing الشرطة، فضلاً عن حماية "حيادية" وزارة الداخلية⁽⁹³⁾.

لم تكن مطالب الشرطة، بعدم إرسالهم في مهمّات قمع الاحتجاجات السياسية، نابعة من موقف "ثوري" أو "ديمقراطي". لقد كان أنصار المقاربة القمعية يطلبون ببساطة عدم التورّط في الخلاف المحتدم بين الإخوان المسلمين الذين تتفاقم عزلتهم، وأولئك الذين يعارضونهم، على الرغم من مواصلتهم استهداف الاحتجاجات الاجتماعية والتحرّكات العمالية⁽⁹⁴⁾. هذا يفسّر المطالب التي رفعها رجال الشرطة في أثناء إضرابهم، خلال آذار/مارس 2013، بشأن "استقلال الشرطة عن الإشراف الرئاسي"، مع أن تعديلات قانون الشرطة في حزيران/

دافع مرسي عن إجراءات الشرطة، واتّهم المتظاهرين بأنهم "بلطجية" و"متمّامرون معادون للثورة"⁽⁸²⁾. وكرّر مسؤولو حكومته الادعاءات نفسها؛ إذ وصف أحد الوزراء الاضطرابات التي انتشرت في مدن قناة السويس بأنها "ثورة البلطجية"⁽⁸³⁾. لم يُحاسب ضابط شرطة واحد على المذبحة. وفي الوقت نفسه، وقرّر مرسي لوزارة الداخلية الحماية من الملاحقة القضائية، بشأن الفظائع التي ارتكبتها ضدّ المتظاهرين في العام السابق، عبر رفضه نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكّلها هو نفسه⁽⁸⁴⁾.

وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، مُنحت قوات الأمن المركزي أزياء رسمية جديدة، مزوّدة بدروع واقية من الرصاص عالية التقنية⁽⁸⁵⁾. ومضى مرسي قدماً في تقوية وزارة الداخلية، باستيراد 140 ألف قبلة غاز مسيل للدروع أميركية الصنع⁽⁸⁶⁾. وبعد نحو أسبوعين، صدر أمر باستيراد 100 ألف مسدّس لصغار الضباط وضباط الصف⁽⁸⁷⁾.

في آذار/مارس اللاحق، زار مرسي قيادة قوات الأمن المركزي في القاهرة، وألقى كلمة أشاد فيها بالضباط، وزعم على نحوٍ يثير السخرية أن الشرطة كانت في "قلب" ثورة يناير 2011⁽⁸⁸⁾، ووعدهم بزيادة رواتبهم. وبحلول منتصف أيار/مايو، وقبل نحو شهرين من عزله، أضاف 10 مليارات جنيه مصري (1.43 مليار دولار آنذاك) إلى الميزانية السنوية لوزارة الداخلية⁽⁸⁹⁾.

82 فتحة الدخاخي [وآخرون]، "مرسي: ما شهدناه خلال الأيام الماضية 'ممارسات الثورة المضادة بوجهها القبيح'"، المصري اليوم، 2013/1/27. شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/reLAHRh1>; "مرسي: 'بلطجية' حاولوا إسقاط طائرة عسكرية فوق سجن بورسعيد"، المصري اليوم، 2013/1/31، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/reLAH4QN>.

83 "القناة" تحذّر "حظر" مرسي ... والحكومة: البلطجية حطّمو الأخضر واليابس"، المصري اليوم، 2013/1/29، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/KelAZYXG>.

84 Human Rights Watch, "Egypt: Publish Fact-Finding Committee Report," 24/1/2013, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/SelAVi4u>

85 رحاب لؤي، "تكلفة بدلة الأمن المركزي الجديدة 1062 دولارًا ... والنشطاء يطالبون بـ 'رؤى خاص للمظاهرات'"، الوطن، 2013/1/22، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/FelAMm9E>

86 محمد الجارحي، "بالمستندات ... 'الداخلية' تستورد 140 ألف قبلة غاز أميركية لمواجهة 'مثيري الشغب'"، المصري اليوم، 2013/2/22، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/XelA1RvV>

87 "مصر توسع من تسليح الشرطة"، سكاي نيوز عربية، 2013/2/17، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/8elA0AtU>

88 "كلمة الرئيس محمد مرسي لضباط الأمن المركزي (2) 2013-3-15"، يوتيوب، 2013/3/15، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/5elA3X7d>

89 عادل الدرجلي، "التيار المصري: 10 مليارات جنيه زيادة لـ 'الداخلية' في الموازنة الجديدة"، المصري اليوم، 2013/5/13، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/zela573X>

90 Al-Houdaiby, p. 24.

91 Ennarah, pp. 412–13.

92 حسن وعاشور ودرويش.

93 "كلمة الرئيس محمد مرسي لضباط الامن المركزي (2) 2013-3-15".

94 تميم عليان، "الشرطة المصرية 'تنشد الحياد' وسط استقطاب سياسي"، وكالة الأناضول، 2013/2/17.

تمتدّ من غرب الإسكندرية إلى الحدود الليبية. وأصبحت المخابرات الحربية (بمشاركة جهاز المخابرات العامة لاحقاً) الجهة الرئيسية المكلفة بالتعامل مع رؤساء العائلات الكبيرة وشيوخ القبائل، كما أشرف الجيش على عمليات مكافحة المخدرات التي كانت غالباً من اختصاص وزارة الداخلية⁽¹⁰⁰⁾.

لكنّ ما حدث خلال هذه الفترة لا يُحتمّ علينا القول بتهميش وزارة الداخلية. على الرغم من ذلك، فإن الشرطة شعرت "مؤقتاً بأنها تعمل محض سكرتارية للجيش"، على وفق ما يقول جمال عيد، وهو محامٍ مخضرم في مجال الحقوق، كان هدفاً لحملات الشرطة القمعية⁽¹⁰¹⁾. لجأ السيسي إلى تحديث ترسانة وزارة الداخلية ومعدّات الرقابة والمركبات المدرعة، ما رفع الروح المعنوية لمنتسبي الجهاز⁽¹⁰²⁾. يقول علي الرجال، وهو متخصص في السوسولوجيا السياسية، وله أبحاث مكثفة في الجهاز القمعي: "تخلّى رجال الشرطة عن أوهامهم القديمة التي كانت موجودة خلال فترة حبيب العادلي. لقد أدركوا أنهم أصبحوا الآن أدنى من الجيش هيكلية، وأصبح هدفهم منصباً على تحسين وضعهم في المجتمع الأمني، عوض الهيمنة عليه"⁽¹⁰³⁾.

2. الأمن الوطني

حين تحوّلت مباحث أمن الدولة إلى جهاز الأمن الوطني، في مطلع عام 2011، زعم المدير الأول للجهاز اللواء حامد عبد الله حلّ إدارات مباحث أمن الدولة القديمة التي "لم تكن تعمل من أجل حماية المواطن"، ولا سيما تلك التي كانت تتعامل مع "النقابات العمالية والجامعات والمصانع والكيانات والأحزاب السياسية"⁽¹⁰⁴⁾. إن الرقابة المحلية قد "تراجعت ببساطة" في الواقع، لكنها لم تتوقّف؛ إذ بقي هيكل مباحث أمن الدولة على حاله تقريباً⁽¹⁰⁵⁾. سخر مرسى من دعوات الإصلاح، بتعيين اللواء خالد ثروت مديراً جديداً للأمن الوطني، وهو الضابط الذي قاد الحملات القمعية التي تولّاها الجهاز بعد الانقلاب. وقد أدرجت منظمة هيومن رايتس ووتش اسمه في تقريرها عن مذبحتي رابعة والنهضة، ضمن ستة من كبار مسؤولي

يونيو 2012، قد أزال الرئيس بالفعل من منصبه السوري رئيساً للمجلس الأعلى للشرطة⁽⁹⁵⁾.

وخير دليل على ذلك، أن الشرطة استمرت بقمع إضرابات العمال، باستخدام تكتيكات لم تكن تخطر في بالهم إبان عهد مبارك، حتى في ذروة احتجاجاتها ورفضها استهداف المعارضة السياسية نيابة عن الإخوان المسلمين. ففي 17 شباط/ فبراير 2013 مثلاً، اقتحمت وزارة الداخلية في الإسكندرية مصنع شركة بورتلاند للإسمنت، معزّزة بوحدات مكافحة الإرهاب التابعة لقوات الأمن المركزي، وأطلقت الكلاب البوليسية على المضربين؛ ما أسفر عن إصابات خطيرة. ألقى بعض العمال أنفسهم من الطابق الثالث والرابع للهرب من هجمات الكلاب، واحتجز نحو 100 مُضْرِب وتعرّضوا للتعذيب في أثناء احتجازهم⁽⁹⁶⁾.

دافع مرسى بقوة عن وزير داخلته، ورفض مراراً وتكراراً دعوات الضباط وضباط الصف إلى عزله⁽⁹⁷⁾. لكن مصطفى كان، في كل الأحوال، يفقد سيطرته على الوزارة؛ إذ فشلت محاولاته الرامية إلى نزع فتيل المعارضة المنتشرة في صفوف قواته، وخلص تدريباً إلى أن التحالف مع الإخوان المسلمين لا طائل منه، وأنه سيكلفه غالباً⁽⁹⁸⁾. من هنا، واصل أداء دور محوري في انقلاب تموز/ يوليو، وما أعقبه من حملات وحشية استهدفت مناصري الإخوان؛ الأمر الذي شهد استعادته السيطرة الفاعلة على رجاله ووزارته، حتى تقاعده في آذار/ مارس 2015.

1. عودة الشرطة

استند السيسي إلى حدّ بعيد، في الفترة التي أعقبت الانقلاب مباشرة حتى عام 2019، إلى المخابرات الحربية في إدارة المشهد السياسي المحلي⁽⁹⁹⁾. وتسلم الجيش أيضاً عدداً من الملفات الأمنية التي كانت تتولّاها وزارة الداخلية سابقاً. لقد أُسندت إلى المخابرات الحربية مثلاً مهمات الأمن في المنطقة الساحلية الشمالية الغربية، التي

95 "إضرابات للشرطة بـ 12 محافظة مصرية وأمام منزل مرسى"، الأناضول، 2013/3/7، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/OelSywhS>

96 سهام شودة، "عمال 'بورتلاند': قوات الأمن اقتحمت اعتصامنا بالكلاب البوليسية وأصيب العشرات"، الشروق، 2013/2/17، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/CelSiS4I>؛ طاهر مختار، "وقفة احتجاجية لعمال أسمنت بورتلاند أمام مجلس الدولة بالإسكندرية"، الاشتراكي، 2013/4/28، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/OelSpWad>

97 "مصادر لـ 'الشروق': 'مرسى' لن يستجيب للمطالبات بإقالة وزير الداخلية"، الشروق، 2013/3/8، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/gelSfKRK>

98 Al-Houdaiby, p. 26.

99 صبري؛ هشام قاسم، مقابلة عبر الهاتف، 2022/10/6؛ جمال عيد، مقابلة عبر الهاتف، 2022/12/26.

100 الرجال.

101 عيد.

102 Tonsy & Raggal, p. 59.

103 الرجال.

104 مصطفى المرصفاوي وأحمد رجب، "ملف خاص: من 'أمن الدولة' إلى 'الأمن الوطني' تغيرت الأسماء والمفاهيم ... والقانون هو الحكم"، المصري اليوم، 2011/4/27، شوهد في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/IelSFjeC>

105 Ennarah, p. 412.

الوطني. وأطلقت وسائل الإعلام المحلية على هذا التعديل الوزاري اسم "إحياء أمن الدولة"⁽¹¹¹⁾.

كان عبد الغفار وحجازي ضابطَيْن مُخَضَّرَيْن في مباحث أمن الدولة، وقد أشرفا على عمل بعض إداراتها سيئة الصيت. انضمَّ عبد الغفار إلى أمن الدولة في عام 1977، ليعمل في إدارة مكافحة التطرف، وقد خدم قبل ذلك في قوات الأمن المركزي فترة وجيزة. وبعد حلَّ جهاز أمن الدولة، عُيِّن نائباً لمدير الأمن الوطني ثانية. من جهته، عمل حجازي فترة وجيزة في قوات الأمن المركزي، ويُرجَّح أنه انضمَّ إلى أمن الدولة في عام 1978، وكان يقود إدارة النشاط الخارجي للجهاز قبل أن يُكَلَّف بإدارة عمليات أمن الدولة في القاهرة عشية الثورة. لم يخضع حجازي للمحاسبة قط بعد آذار/ مارس 2011، على خلفية انتهاكات أمن الدولة في العاصمة، واحتفظ بالمنصب نفسه، وواصل الإشراف على عمليات الأمن الوطني في القاهرة. وبعد الانقلاب، تولى حجازي قطاع الاتصالات في وزارة الداخلية. وكان تعيينه اللاحق مديراً للأمن الوطني مؤشراً على مدى اهتمام النظام المتزايد بالرقابة الإلكترونية والعمليات السبائية.

تحول الإحياء التدريجي للأمن الوطني، بقيادة مصطفى، إلى صعود سريع في قوة الجهاز ونفوذه خلال إدارة عبد الغفار. لقد كان تعيينه مؤشراً على عودة المنصب الوزاري إلى صفوف أمن الدولة/ الأمن الوطني ثانية⁽¹¹²⁾. روجَّ عبد الغفار على نحو متزايد، داخل هيكل وزارة الداخلية، لضباط أمن الدولة/ الأمن الوطني المخضَّرين، كي يقودوا قطاعات أخرى من قوات الشرطة⁽¹¹³⁾؛ ما ساعد في إحكام قبضة الجهاز ثانية على الديناميات الإدارية للوزارة. لكن على الرغم من توفر عبد الغفار على وسائل القمع الوحشي والتفويض غير المحدود باستخدام أي وسيلة لتهدة البلاد⁽¹¹⁴⁾، فإن سجله في مكافحة الإرهاب كان كارثياً⁽¹¹⁵⁾.

في الوقت نفسه، حدَّث حجازي قدرات الرقابة الإلكترونية في جهاز الأمن الوطني، وكثَّف الحملات القمعية ضد الإسلاميين. كما منح ضابطاً مخضراً في أمن الدولة، هو اللواء محمود شعراوي، ترقية

وزارة الداخلية الذين ينبغي التحقيق معهم، في "التخطيط لعمليات القتل وتنفيذها"⁽¹⁰⁶⁾.

واصل ثروت الإشراف على عمليات الأمن الوطني حتى آذار/ مارس 2015. وفي الفترة التي أعقبت الانقلاب، بدأ جهاز الشرطة السرية الذي كان يُشرف عليه يستعيد مكانته في وزارة الداخلية، بعد أن تعافى من الضربات التي وُجِّهت إليه في عام 2011، وقد جاء بعد ذلك عامان من التدقيق العام والتهميش السياسي النسبي. لقد اختير وزراء الداخلية الذين عُيِّنوا منذ شباط/ فبراير 2011 حتى الانقلاب بعناية، وكانوا من خارج مباحث أمن الدولة (والأمن الوطني)⁽¹⁰⁷⁾.

لم يَمُضِ يوم واحد على مظاهرات التفويض التي أعقبت دعوة السيسي الشعب المصري إلى تنظيم احتجاجات جماهيرية، تطالب بمنحه تفويضاً لـ "مكافحة الإرهاب"، حتى أعلن وزير الداخلية مصطفى في 27 تموز/ يوليو 2013، أن الأمن الوطني قد أعاد إلى الحياة إدارتي مكافحة التطرف والنشاط الداخلي، وهما من أكثر الإدارات سوءاً في مباحث أمن الدولة⁽¹⁰⁸⁾. وبعد يومين، أُعيد إلى الخدمة ما لا يقل عن 35 ضابطاً سابقاً في أمن الدولة، كانوا قد أُحيلوا إلى التقاعد بعد عام 2011، بمن فيهم الرئيس السابق لإدارة مكافحة التطرف في أمن الدولة اللواء محمد حنفي سيئ الصيت⁽¹⁰⁹⁾.

في آذار/ مارس 2015، أعلن السيسي تعديلاً وزارياً في قيادة وزارة الداخلية؛ إذ أقال وزير الداخلية مصطفى، وحلَّ محله اللواء مجدي عبد الغفار (2015-2018). اتَّهَمَت وسائل الإعلام المحلية، التي كانت تحت سيطرة الدولة آنذاك، مصطفى بالفشل الأمني، ولا سيما بعد أن صعدت الجماعات المسلحة المختلفة هجماتها في القاهرة، وفي أنحاء مصر كلها، ضد الأهداف العسكرية والبوليسية والمدنية⁽¹¹⁰⁾. كما استبدل ثروت باللواء صلاح حجازي، ليكون مديراً جديداً للأمن

106 "All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt," Human Rights Watch (2014), p. 145, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/TelS3LOp>

107 محمود الواقع، "6 وزراء داخلية منذ ثورة 25 يناير ... 5 أمن عام وواحد وطني" (فيديو)، *المصري اليوم*، 2015/3/5، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/melS67Dk>

108 محمد كساب، "وزير الداخلية: عودة إدارات مكافحة التطرف ورصد النشاطين السياسي والديني"، *المصري اليوم*، 2013/7/27.

109 "تنشر حركة تنقلات الشرطة الجديدة ... اللواء محمد حنفي لـ 'ملف التطرف' ... وإعادة 35 قيادة أمنية بأمن الدولة إلى الأمن الوطني"، *صدي البلد*، 2013/7/29، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/ZelDa0q3>

110 للحصول على إحصائيات حول الهجمات، ينظر: The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP), "Five Years of Egypt's War on Terror Egypt Security Watch," 24/7/2018, pp. 5-9, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/SelDd0fi>

111 Passant Rabie, "The Resurrection of State Security," *Mada Masr*, 10/5/2015, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/KelDkLei>

112 الواقع، "6 وزراء داخلية منذ ثورة 25 يناير ... 5 أمن عام وواحد وطني" (فيديو).

113 ينظر مثلاً: محمد شومان، "بينهم 7 من قيادات الأمن الوطني ... ضح دماء جديدة بالمواقع والإدارات المهمة بالداخلية"، *الأهرام*، 2017/2/15، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/yelDQkRO>

114 صبري.

115 عمر سعيد ومصطفى محيي، "مجدي عبد الغفار: 'الناجي الأكبر' من العمليات الإرهابية"، *مدى مصر*، 2017/10/25، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/helDWZU8>

الثاني بعد توفيق، قيادة الأمن الوطني. كان صيام ضابطاً مُخضّراً في مباحث أمن الدولة/ الأمن الوطني أيضاً، وقد عمل سابقاً في إدارة مكافحة التطرّف قبل الثورة. وسبق لتوفيق أن اتّهم بالتعذيب، وقُدّم ضحاياه دعاوى قضائية ضده، لكنه نال البراءة بعد الانقلاب من التّهم كلها، بعد أن مثّل أمام قاضٍ معروف بتأييد النظام. في تموز/ يوليو 2019، استُبدِل صيام باللواء عادل جعفر الذي ما زال يقود جهاز الأمن الوطني حتى لحظة كتابة هذه السطور.

مثل عام 2019 نقطة تحوّل في مصير جهاز الأمن الوطني (ووزارة الداخلية). إن سوء تعامل جهازي المخابرات العامة والمخابرات الحربية مع أزمة تسريبات محمد علي التي أسفرت عن احتجاجات قصيرة الأجل، في أيلول/ سبتمبر 2019، دفع السيسي إلى إعطاء الأمن الوطني دوراً أكبر في مجال الأمن الداخلي وصنع السياسات⁽¹²¹⁾. فحينما كان جهازا المخابرات العامة والمخابرات الحربية مثلاً مسؤولين عن هندسة برلمان عام 2015⁽¹²²⁾، تولى جهاز الأمن الوطني هذه المهمة مع مجلسي النواب والشيوخ في عام 2020⁽¹²³⁾.

”

لم يعن بروز قوات الأمن الداخلي ووزارة الداخلية هذه المرة تهميش نظرائهم في الجهاز القمعي، وذلك عكس ما كان يحدث في عهد الجمهورية الأولى. فالجيش ما زال يترتّب على القمة، ويعمل مع شقيقه الأصغر ل ضمان عدم اندلاع ثورة ثانية. يمكن كل مؤسسة أن تعمل على تحسين امتيازاتها وتوسيع صلاحياتها، لكن هذا يحدث في منظومة بيئية متّحدة لمواجهة التهديد المهيمن المتصوّر بنشوب تمرد شعبي

“

سمحت له بخلافة حنفي في قيادة إدارة مكافحة التطرّف. اكتسب شعراوي سمعة سيئة من جرّاء تعذيبه السادي؛ ما دفع ضحاياه إلى منحه عددًا من الألقاب المستقبة⁽¹¹⁶⁾. أما صعوده لقيادة عمليات مكافحة الإرهاب في جهاز الأمن الوطني، ثم خلافته حجازي في منصب مدير الأمن الوطني خلال كانون الأول/ ديسمبر 2015، فقد أدّى إلى موجة جديدة من عمليات القتل خارج نطاق القانون، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان في تعامله مع الإسلاميين خاصة، ونشطاء المعارضة بوجه عام.

مع تصاعد حدّة الهجمات الإرهابية في المدن، كُثف السيسي جهوده على نحو متزايد في دعم الأمن الوطني. ففي 5 آذار/ مارس 2017، زار المقر المركزي للأمن الوطني في مدينة نصر، لمناسبة الذكرى السنوية لاقتحامه في عام 2011، وقد حظيت زيارته تلك بتغطية إعلامية واسعة. وهناك، اجتمع بقيادة الأمن الوطني وضباطه ثلاث ساعات، بحضور عبد الغفار وشعراوي، وقد تعامل جهاز الأمن الوطني مع هذه الزيارة بوصفها "استعادة لكرامته"⁽¹¹⁷⁾. أطنب السيسي في مديحه للقادة والضباط، بينما ركز عبد الغفار على جهود وزارة الداخلية في ضمان "تبادل المعلومات، والتنسيق المستمر بين أجهزة الدولة المعنية جميعاً، من أجل حماية الأمن القومي"⁽¹¹⁸⁾.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أنهيت خدمات شعراوي في جهاز الأمن الوطني، على خلفية التعديل الأمني الواسع الذي أعقب عملية الواحات البحرية الكارثية⁽¹¹⁹⁾. نُقل إلى قيادة أمن الموانئ في وزارة الداخلية، وهو القطاع الذي يُشرف على الموانئ والمطارات، قبل أن يصبح وزيراً للتنمية المحليّة في حزيران/ يونيو 2018⁽¹²⁰⁾.

عُيّن اللواء محمود توفيق خلفاً لشعراوي مديراً لجهاز الأمن الوطني. وقد سبق لتوفيق العمل في إدارات مختلفة، بما في ذلك مكافحة التطرّف والنشاط الخارجي، وهو ضابط مُخضّر في مباحث أمن الدولة/ الأمن الوطني. تولى قيادة الجهاز مدة قصيرة، امتدت أقل من عام، قبل أن يخلف عبد الغفار وزيراً جديداً للداخلية في حزيران/ يونيو 2018. في أثناء ذلك، تسلّم العميد عماد صيام، وهو الشخص

116 هيثم غنيم، "الاختفاء القسري .. من داخل عاصمة جهنم"، نون بوست، 2019/12/19، شوهده في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/nelDirPU>

117 علاء عمران، "لماذا زار السيسي مقر الأمن الوطني اليوم؟"، مصراوي، 2017/3/5.

118 "الرئيس عبد الفتاح السيسي يزور مقر الأمن الوطني ويوجه بالعمل على حماية مصر من الإرهاب"، رئاسة جمهورية مصر العربية، 2017/3/5، شوهده في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/ielFhDbm>

119 Omar Said, "Interior Ministry Reshuffle: Is the State Acknowledging Its Security Failure in What?" Osman al-Sharnoubi (trans.), *Mada Masr*, 30/10/2017, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/QelFIFWw>

120 El-Hamrawy, "Maḥmūd Ša'rāwī".

121 صبري: قاسم.

122 Hossam Bahgat, "Anatomy of an Election," *Mada Masr*, 14/3/2016, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/MelFWOKU>

123 قاسم؛

"A Presidential Directive to Freeze Parliament," *Mada Masr*, 1/10/2019, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/eelFTZun>; "Senate Elections: How We Moved Backward," *Mada Masr*, 7/8/2020, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/OelFYtZA>

فحسب، بل يدفع الجيش أيضاً إلى القول: "نحن واحد ولا فرق بيننا. أنا أطويك [جهاز الشرطة] تحت جناحي"⁽¹³⁰⁾.

المثال الأخير الذي سأسشهد به يعود إلى عام 2022؛ إذ شارك وفد من طلبة الكلية الحربية، أول مرة، في تاريخها، في حفل تخريج طلبة كلية الشرطة الذي حضره السيسي وكبار مسؤولي وزارتي الداخلية والدفاع والدولة⁽¹³¹⁾. وأرسلت هذه المؤشرات إلى الجمهور رسالة مفادها أن "العسكريين والشرطة يد واحدة. نحن جميعاً متحدون ضدك [الشعب]"⁽¹³²⁾، على حدّ تعبير هشام صبري.

3. حقول الموت: الانتهاكات والممارسات خارج نطاق القانون

يُعدّ التعذيب والاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القانون، ممارسات استخدمتها الشرطة بصفة منهجية قبل عام 2011. وفي ظل النظام الجديد الذي نشأ بعد الانقلاب، تصاعدت تلك الممارسات إلى مستوى غير مسبوق؛ إذ أُطلق العنان لوزارة الداخلية والأمن الوطني في قمع المعارضة بشتى أشكالها، مع إفلات شبه كامل من العقاب⁽¹³³⁾.

لقد اتّسمت عمليات الإعدام الميداني بدرجة أعلى من الضراوة والعشوائية، ولا سيما بعد الهجمات الكبرى ضدّ قوات النظام، بوصفها شكلاً من أشكال الثأر. يصعب تحديد عدد عمليات القتل خارج نطاق القانون بدقة، لكن إحدى المنظمات الحقوقية المصرية البارزة قدّرت عدد عمليات القتل خارج نطاق القانون، تلك التي ارتكبتها أجهزة الجيش والشرطة ما بين عامي 2014 و2019، بأكثر من 356 حالة⁽¹³⁴⁾.

ويبدو أن عام 2015 قد شهد، بوجه خاص، تطبيقاً كاملاً لهذه الممارسة. لقد أكدت جهتان بارزتان من مجموعات حقوق الإنسان المصرية أن مشروع قانون مكافحة الإرهاب القاسي الذي اعتمد

مع ذلك، لم يعن بروز قوات الأمن الداخلي ووزارة الداخلية هذه المرة تهميش نظرائهم في الجهاز القمعي، وذلك عكس ما كان يحدث في عهد الجمهورية الأولى. فالجيش ما زال يترنّع على القمة، ويعمل مع شقيقه الأصغر لضمّان عدم اندلاع ثورة ثانية. يمكن كل مؤسسة أن تعمل على تحسين امتيازاتها وتوسيع صلاحياتها، لكن هذا يحدث في منظومة بيئية متّحدة لمواجهة التهديد المهيمن المتصوّر بنشوب تمرد شعبي⁽¹²⁴⁾.

في ما يلي أقدم بعض الأمثلة على تنامي قوة الشرطة بعد عام 2019، الذي حدث أيضاً في سياق التعاون لا التنافس.

كان الثابت تاريخياً أن الجيش هو الذي يُجنّد خريجي الجامعات، بينما لا تحصل الشرطة إلّا على "الفضلات" من الأميين والمصابين بسوء التغذية، للخدمة في قوات الأمن المركزي وجهاز الأمن⁽¹²⁵⁾. في عام 2009، عدّل قانون التجنيد الإلزامي، فسمح لوزارة الداخلية بتجنيد خريجي الجامعات بقرار من وزير الدفاع، لكن بعد أن يحصل الجيش على حاجته منهم، شرط ألا تتجاوز نسبة وزارة الداخلية 10 في المئة من القوة السنوية للتجنيد⁽¹²⁶⁾. كان هذا الأمر ببساطة غير مسبوق من الناحية العملية⁽¹²⁷⁾. لكن وزارة الداخلية وسّعت نطاق تجنيد خريجي الجامعات كثيراً، بدءاً من عام 2019، بل جنّدت أحياناً دفعة تخرّج كاملة من كليات الهندسة والطب وإدارة الأعمال والصيدلة مثلاً. كُلف هؤلاء المجنّدون، المتعلّمون غالباً، بإدارة الوظائف التي تتطلب مهارات خاصة، كتشغيل شبكة كاميرات المراقبة التلفزيونية المغلقة CCTV في محطات مترو الأنفاق⁽¹²⁸⁾. ويعلق هشام صبري على ذلك بأنه "دليل على التعاون غير المسبوق بين الأجهزة الأمنية. تحتاج وزارة الداخلية إلى كواد. وعوض توظيف الأشخاص، فإنها تُجنّدهم مجاناً. لم يكن هذا ليحدث من دون موافقة الجيش"⁽¹²⁹⁾.

كان هناك تطوّر مهم آخر، تمثّل في مشاركة قوات وزارة الداخلية الخاصة، بدءاً من عام 2021، في مناورات النجم الساطع العسكرية، المتعدّدة الجنسيات، التي كانت قبل ذلك مقتصرة على القوات المسلحة مدة طويلة. لا يعكس هذا الأمر تصاعد عسكرة الشرطة

124 صبري؛ الرجال.

125 أحمد مولانا، "دهاليز الأمن المركزي ... النشأة والمكونات 1969-2011"، دراسات، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والاجتماعية، 2021/1/18، ص 11، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/veFFQkt>

126 "قانون رقم 152 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم 127 لسنة 1980"، الجريدة الرسمية، العدد 52 (مكرر)، 2009/12/27، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://acr.ps/1L9zOK6>

127 صبري.

128 طالب صيدلة، مقابلة عبر الهاتف، 2022/11/4.

129 صبري.

130 المرجع نفسه.

131 "الرئيس عبد الفتاح السيسي يشهد حفل تخرج دفعة جديدة من طلبة كلية الشرطة"، رئاسة جمهورية مصر العربية، يوتيوب، 2022/10/10، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/oelFJhls>

132 "السيسي في كلية الشرطة 2022 - قول غير فصل مع هشام صبري"، قول غير فصل، يوتيوب، 2022/10/11، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/0elFXZNG>

133 Amr Magdi, "Security Forces Dealt with Them," Human Rights Watch, 7/9/2021, p.1, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/7elF3shW>; عائدة سيف الدولة، مقابلة عبر الهاتف، 2022/12/28.

134 مجموعة العمل المصرية من أجل حقوق الإنسان، "تقرير حقوقي: وضعية حقوق الإنسان أسوأ كثيراً من 2014 والحكومة المصرية لم تف بـ 300 تعهد للأمم المتحدة"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019/10/14، شوهدي في 2023/7/29، في: <https://cutt.ly/DelGujNs>

جذرية⁽¹⁴³⁾. يقول هيثم محمدين، وهو محام اشتراكي مخضرم وسجين سياسي سابق، تعامل مباشرة مع ضباط الأمن الوطني، في مراكز التحقيق والسجون: "إن التغيير الأهم هو أن هناك الآن قوة غاشمة، وجهلاً في التمييز بين التيارات السياسية المختلفة. لقد قرروا أننا جميعاً نشكّل تهديداً، بسبب وسائل التواصل الاجتماعي. فلتذهب الأيديولوجيا إلى الجحيم. لقد أصبحنا جميعاً في نظرهم مخربين وإرهابيين، وأننا نريد تدمير الدولة. ليس مهمّاً من يريد تدمير الدولة؛ الإخوان أو داعش أو الاشتراكيون أو 6 أبريل. إنهم يرون الآن أن لدينا أهدافاً واحدة، وأن جهودنا تكمل بعضها بعضاً: من يتظاهرون يساعدون الإرهابيين، والإرهابيون يقتلون الضباط ليثيروا فيهم الهلع من قمع التظاهرات. ومن ثم، إذا كتبت منشوراً بسيطاً في فيسبوك، تُعتقل أربع سنوات، وتواجه تعذيباً لا يختلف عمّا يتعرض له الداعشي المشتبه فيه"⁽¹⁴⁴⁾.

خاتمة

كانت الشرطة المصرية أحد المكونات المركزية للجهاز القمعي، في ظل الأنظمة الجمهورية المتعاقبة. كان هذا الجهاز الأمني يعاني التشطّي على نحو تقليدي؛ إذ اتّسمت أقسامه بتداخل الصلاحيات وإعطاء الأولوية للتنافس على الموارد لا التنسيق. لكن التهديد الوجودي، الذي سبّبه ثورة عام 2011، دفع الجهاز القمعي في نهاية المطاف إلى توحيد صفوفه لمواجهة التهديد الملموس المهيمن الذي تمثّله الاضطرابات الشعبية.

هكذا، تمكّنت وزارة الداخلية من تجاوز تضاريس المرحلة الانتقالية الوعرة من دون أن تصاب بأذى كبير، على الرغم من اهتزاز مكانتها بسبب فشلها في إخماد الثورة، والهزيمة التي لحقت بها في جمعة الغضب. وقد اجتنبت دعوات (ومحاولات) الإصلاح، بمساعدة انتهازية الإخوان المسلمين قبل الانقلاب، ثم عادت بقوة في ظل حكم السيسي والجيش.

لكن، ينبغي لنا عدم التعامل مع استمرار وحدة الجهاز وانسجامه، بوصفه أمراً مُسلماً به. فمع غرق البلاد في أزمة اقتصادية وديون متزايدة، يغدو طبيعياً أن نتوقّع بعض المقاومة من السكان. إن مستوى هذه المقاومة وحجم المشكلات الاقتصادية، ودرجة الدعم المالي الإقليمي والدولي، عوامل قد يكون لشدّتها تأثير ضارّ في تماسك الجهاز القمعي.

في نيسان/ أبريل "يشجّع المسؤولين المكلفين بتطبيق القانون، على المشاركة في عمليات القتل خارج نطاق القانون، مع ضمان الإفلات من العقاب"⁽¹³⁵⁾. وذهبت منظمة أخرى لمراقبة الحريات المدنية، هي منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى أن هذه الممارسات "انتشرت بعد أن دعا الرئيس السيسي في حزيران/ يونيو 2015 إلى تحقيق العدالة الناجزة، في أعقاب الهجمات العنيفة الكبرى"⁽¹³⁶⁾. وأضافت أن عناصر وزارة الداخلية والأمن الوطني نفّذت عمليات القتل والاختفاء القسري والتعذيب "على نطاق قد يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية"⁽¹³⁷⁾.

في المقام الأول، هناك مجموعتان أمنيّتان من قوات الشرطة الخاصة التي شاركت في مثل هذه العمليات: 1. قوة إنقاذ الرهائن⁽¹³⁸⁾ التي ترتبط بالإدارة العامة للعمليات والنشاط الخاص في الأمن الوطني⁽¹³⁹⁾، و2. وحدات العمليات الخاصة في قوات الأمن المركزي⁽¹⁴⁰⁾. تلقت المجموعتان تدريباً دولياً، فضلاً عن التدريب على أيدي الجيش المصري⁽¹⁴¹⁾. شاركت قوة إنقاذ الرهائن، وبعض عناصر قوات الأمن المركزي التي تُسمّى "بلاك كوبرا"، في مناورات النجم الساطع في عام 2021 والسنوات اللاحقة⁽¹⁴²⁾. مع ذلك، سرعان ما امتدّ تطبيع عمليات القتل خارج نطاق القانون في عمليات مكافحة الإرهاب، إلى قطاعات أخرى في وزارة الداخلية، كانت تتعامل مع قضايا "جناية" لا تتعلق بالإرهاب؛ الأمر الذي عزّز اتجاهها كان يتنامى حقاً منذ أواخر الثمانينيات كما خضعت عقيدة الأمن الوطني ووزارة الداخلية إلى تحوّل، سوّع/ مكّن مثل هذه الممارسات المروّعة. لم تقتصر العسكرة على أيديولوجيا الشرطة فحسب، بل كان لما يُسمّى باتجاهات حرب الجيل الرابع آثار

135 "The New Counterterrorism Law: Another Blow to the Constitution, Encourages Extrajudicial Killing," Egyptian Initiative for Personal Rights & Cairo Institute for Human Rights Studies (August 2015), p. 3.

136 Magdi, p. 2.

137 Ibid., p. 19.

138 على سبيل المثال، يمكن تحديد هوية أفراد الشرطة الموجودين بهذا الفيديو كأعضاء في فرقة إنقاذ الرهائن بناء على الزي والمعدات.
"Egypt: Police Video Suggests Sinai Raid Was Staged," Human Rights Watch, 16/3/2017, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/qelGoeGN>; Egypt Defence Review, Personal Communication, 21/12/2022.

139 صبري؛ "حصراً حركة تنقلات ضباط أمن الدولة على مستوى مصر"، شوهد في <https://acr.ps/1L9zOf6>، في: 2023/7/28

140 مقابلة مع المحلل العسكري المعروف باسم Egypt Defence Review

141 المرجع نفسه.

142 Hossam El-Hamalawy, "Egypt Security Sector Report," Substack Newsletter, 3arabawy, 11/9/2023, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/lelGsjIW>

143 Egypt Defence Review, "Egypt's Fourth Generation Warfare," Raseef 22, 15/7/2020, accessed on 29/7/2023, at: <https://cutt.ly/8elGdXUW>

144 هيثم محمدين، مقابلة عبر الهاتف، 2022/12/23.

المراجع

العربية

Al-Ghobashy, Mona. *Bread and Freedom: Egypt's Revolutionary Situation, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2021.

Al-Houdaiby, Ibrahim. "Changing Alliances and Continuous Oppression: The Rule of Egypt's Security Sector." Arab Reform Initiative, Debating Egypt. 2/6/2014. at: <https://cutt.ly/Eelm5HA6>

Allam, Rabha. "Egypt: The Security Police Under Morsi's Rule." Paper Presented at the 3rd Arab - Turkish Congress of Social Sciences. Istanbul. Istanbul University Convention Center. 2013.

Ashour, Omar. "From Bad Cop to Good Cop: The Challenge of Security Sector Reform in Egypt." Brookings Doha Center & Stanford on Democracy. Development, and the Rule of Law, Stanford University. *Papers Series*, no. 3. (November 2012).

Droz-Vincent, Philippe. *Military Politics of the Contemporary Arab World*. Cambridge: Cambridge University Press, 2020.

Ennarah, Karim Medhat. "The End of Reciprocity: The Muslim Brotherhood and the Security Sector." *South Atlantic Quarterly*. vol. 113, no. 2 (2014).

Greitens, Sheena C. *Dictators and Their Secret Police: Coercive Institutions and State Violence, Cambridge Studies in Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Hamad, Mahmoud. *Judges and Generals in the Making of Modern Egypt: How Institutions Sustain and Undermine Authoritarian Regimes*. Cambridge: Cambridge University Press, 2019.

Holmes, Amy Austin. *Coups and Revolutions: Mass Mobilization, the Egyptian Military, and the United States from Mubarak to Sisi*. New York: Oxford University Press, 2019.

بشارة، عزمي. *ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب*. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

بكري، مصطفى. *الصندوق الأسود: عمر سليمان*. القاهرة: اليوم السابع، 2015.

_____. *لغز المشير*. ط 2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016.

ضوء في درب الحرية: شهداء ثورة 25 يناير. القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2012.

"قانون رقم 25 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة". *الجريدة الرسمية*. 2012/6/20.

"قانون رقم 152 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم 127 لسنة 1980". *الجريدة الرسمية*. العدد 52 (مكرر). 2009/12/27. <https://acr.ps/1L9zOK6> في:

"قرار وزير الداخلية رقم 236 لسنة 2011". *الوقائع المصرية*. العدد 38 تابع (أ). 2011/2/14. في: <https://manshurat.org/node/4535>

مجموعة العمل المصرية من أجل حقوق الإنسان. "تقرير حقوقي: وضع حقوق الإنسان أسوأ كثيراً من 2014 والحكومة المصرية لم تف بـ 300 تعهد للأمم المتحدة". مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 2019/10/14. في: <https://cutt.ly/DelGujNs>

محاكمة مبارك الأولى: فرصة مهددة لتحقيق العدالة. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013.

مولانا، أحمد. "دهاليز الأمن المركزي ... النشأة والمكونات 1969-2011". *دراسات*. منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية. 2021/1/18. في: <https://cutt.ly/velFFQkt>

يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر. القاهرة: مركز النديم، 2012.

الأجنبية

Abdelrahman, Maha. "Policing Neoliberalism in Egypt: The Continuing Rise of the 'Securocratic' State." *Third World Quarterly*. vol. 38, no. 1 (January 2017).

Human Rights Watch. "Egypt: Publish Fact-Finding Committee Report." 24/1/2013. at: <https://cutt.ly/SelAVi4u>

Sayigh, Yezid. "Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia." Carnegie Endowment for International Peace. 17/3/2015. at: <https://cutt.ly/BelW5unj>

The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). "Five Years of Egypt's War on Terror Egypt Security Watch." 24/7/2018. at: <https://cutt.ly/SelDd0fI>

Tonsy, Sara & Ali al-Raggal. "How Did Sisi Reproduce Authoritarianism in Egypt?" *Rowaq Arabi*. vol. 26, no. 1 (May 2021).